



الرئيس المصري يلغي قرارات عفو عن 56 شخصاً أصدرها مرسى

و جاء القرار الجمهوري استجابة لمذكرة ايضاحية تقدمت بها الحكومة لطلب قرارات العفو تلك التي أصدرها مرسى عامي 2012 و 2013م لانعدام الأساس الذي لايقوم العفو إلا بناءً عليه وهو في الأصل الرغبة في تحقيق مصلحة المجتمع.

> أصدر الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور قراراً بإلغاء قرارات عفو عن 56 شخصاً أصدرها الرئيس المخلوع محمد مرسى أبرزهم قيادات «الخوان» في الخارج.



الرؤساء والملوك العرب يشاركون في تنصيبه

فوز السيسي يدق المسمار الاخير في نعش المشروع الإخواني



لعل اولها التصدي لجماعة الإخوان وما يمارسه اعضاؤها من اهاب مستمر ضد الجيش والامن بشكل خاص، ومؤسسات الدولة بشكل عام.

وانطلاقاً من تصريحات المشير السابقة والتي أكد فيها انه لن يسمح بنمو تيار جماعة الإخوان فقط فإن لديه اصراراً واضحاً على التصدي لجماعة الإخوان والقضاء على هذا التنظيم، لاسباب عدة، أولها عدم وجود شرعية قانونية للتنظيم.

ويتوقع ان تتزايد العمليات الارهابية خلال الفترة الاولى لتولي المشير في محاولة من الإخوان لإرباك الدولة وافشال تطلعات المصريين في الرئيس الجديد، إلا ان الوضع في هذه الحالة سيكون له رد فعل قاس من قبل مؤسسات الدولة، يدعها قرارات من المشير المستند في هذه الحالة لتأييد الملايين التي فوضته بالقضاء على الارهاب مرة ثانية، نتيجة وعوده الانتخابية بعد ان فوضته مرة سابقة أثناء توليه وزارة الدفاع وتفويض الشعب له بالملايين في 26 يوليو الماضي.

وترى مصادر قريبة من «جماعة الإخوان» ان التنظيم سيظهر نوعاً من سياسة الاعتذار خاصة مع فئة الشباب في محاولة أخرى للعودة للمشهد وربما تتم عن طريق ترشيح بعض المنتمين لها في الانتخابات النيابية المقبلة.. لكن الكثير يستبعدون هذا السيناريو نتيجة للرفض المطلق للجماهير المصرية لأن يكون أي تواجد وبأي شكل كان للجماعة والتي باتت في نظرهم فئة ارهابية يجب محاربتها. لقد حققت الانتخابات الرئاسية المصرية اقبالاً غير مسبق فاق النسب العالمية حيث وصل عدد الناخبين على مدار الايام الثلاثة التي احتوت عملية التصويت الى أكثر من 25 مليون ناخب.

كما لاقت الانتخابات اهتماما كبيرا من الأسرة الدولية عامة والعربية على وجه الخصوص الذين يرون في الشعب المصري مخلصاً لهم من جماعة الإخوان الارهابية في معقلها الأم خاصة وان خلاياها السرطانية باتت تنتشر وتهدد أكثر من قطر عربي بالارهاب والقتل والعنف والفوضى. وفي ذلك وصف الكثير من الخبراء والمحللين العرب والدوليين الانتخابات الرئاسية المصرية بالمشرفة، وان انتهاءها بتلك الصورة يشر بأن مصر متجهة الى مزيد من الاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي، وان الاقبال الكثيف في عملية التصويت وتأييد المشير عبدالفتاح السيسي يمثل رسالة الى كل العالم ان مصر تتجه الى تحقيق الاستقرار، وان الشعب عازم على استكمال مسيرة ثورته ورسم مستقبله.

وفي المحصلة فإن المصريين قالوا كلمتهم وانتخبوا رئيسهم في ظرف كان استثنائياً بمعنى الكلمة، لكن الارادة لمواجهة التحديات وتخطي الصعاب كانت فوق كل اعتبار ونجحوا في اختيار رئيسهم ليمضي بمصر نحو بر الامان ويكونون بدورهم سنداً وعوناً له في صناعة غدهم ورسم مستقبلهم.. لقد اختاروا المشير عبدالفتاح السيسي رئيساً لهم وهم يرون فيه قائد المرحلة وعلى يديه يتوقون للانطلاق إلى غد مشرق لتنهض مصر «أم الدنيا» من كبوتها وتنهض بشعبها الى فضاء رحب من الحرية والعدالة الاجتماعية وعيش كريم هو غاية كل المصريين.

هذا الفوز مبكراً في وجوه الملايين من ابناء الشعب الذين خرجوا للميادين بعد إغلاق باب اللجان الانتخابية وقبل اعلان النتيجة الرسمية وتنتظر تلك الملايين الخطاب الأول للمشير عبدالفتاح السيسي بعد اعلان فوزه بالمنصب الرئاسي بعد منافسة انتخابية سهلة مع حمدين صباحي.. يبدو من المشهد ان المناصرة الشعبية الواسعة كما ظهر في التصويت ستعكس مساندة شعبية قوية وسنداً له في اتخاذ العديد من القرارات

استعدادات لاحتمالية ضخمة لتنصيب الرئيس السيسي

> أعلنت الرئاسة المصرية ان من المقرر ان يوجه الرئيس المنتخب كلمة الى الأمة بعد اعلان اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية النتيجة الرسمية للانتخابات والتي تظهر المؤشرات الأولية فوز المشير عبدالفتاح السيسي.

وذكرت الصحف المصرية الصادرة «أمس» ان مصر تشهد لأول مرة في تاريخها احتفالية ضخمة لتنصيب الرئيس الجديد والتي تختلف هذه المرة عن المرات السابقة كون تنصيب الرئيس الجديد وتسلمه السلطة سيتم من رئيس مايزال في الحكم.

وخلال الاحتفالية يلقي الرئيس الجديد خطاباً يقدم خلاله الشكر للشعب المصري، كما يلقي الرئيس المؤقت عدلي منصور كلمة يهنئ فيها الرئيس الجديد، ويتحدث عما تم انجازه خلال فترة رئاسته وقرب الانتهاء من «خريطة الطريق» لإدارة شؤون البلاد بعد انتهاء الاستحقاق الثاني بانتخاب رئيس الجمهورية.. وسيؤدي الرئيس الجديد اليمين الدستورية مباشرة عقب اعلان النتائج الرسمية والمقررة قبل الخامس من يونيو أي بعد أيام قليلة.. إلى أكد المستشار الدستوري للرئيس المصري المؤقت عدلي منصور تمسك الرئيس بدء ولاية الرئيس المنتخب فور اعلان لجنة الانتخابات الرئاسية النتائج النهائية الرسمية، وذلك استناداً ببند الدستور التي تحدد هذا الأمر.

وقالت صحيفة «الهرام» ان رئاسة الجمهورية تضع حالياً اللمسات الأخيرة على مراسم تنصيب الرئيس المنتخب التي تتضمن اداء اليمين الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا بكامل هيئتها ثم يعقبها تسليم وتسلم السلطة بحضور عدد كبير من الملوك والرؤساء والشخصيات العامة المصرية البارزة.

ان يفتح الرئيس المنتخب عبدالفتاح السيسي ملف المصالحة الوطنية مع جماعة الإخوان التي يعتبرونها جماعة ارهابية ويجب ان تلاحق حتى تستأصل نهائياً من المجتمع المصري النقي لم يكن فوز المشير عبدالفتاح السيسي في الانتخابات الرئاسية التي اجريت الاسبوع الماضي مفاجئاً سواء داخل مصر او خارجها في ضوء الشعبية الجارفة التي حظي بها القائد المصري خلال الأشهر الأخيرة.. ولقد ظهرت ملامح

> ذهب المحللون والمراقبون العرب والإجانب في تقييمهم للانتخابات الرئاسية المصرية إلى التأكيد على ان سلاح الارادة المصرية انتصر في المضي قدماً نحو استكمال خريطة المستقبل بعد النجاح الكبير للانتخابات الرئاسية مع تأكيداتهم على ان التحدي الداخلي في مصر اوشك على الخلاص من تركة الحقبة الإخوانية، التي استمرت نحو ثلاث سنوات انهكت الداخل المصري اقتصادياً وسياسياً وأمنياً واجتماعياً..

وعلى الرغم من ان الاستحقاق الثاني واجه الكثير من العقبات من قبل جماعة الإخوان التي أرادت بكل صلف وتكبر ان تعيق مسيرة الشعب المصري في اختيار رئيسه، من خلال التفجيرات في شتى المناطق، وتوالي حوادث اغتيالات رجال الشرطة والجيش في محاولة لإخافة وزعزعة رجال الامن وبث الرعب في نفوس المصريين..

غير ان هذه المحاولات فشلت تماماً ولم يدر في خلد جماعة الإخوان ان مايفعلونه ماهو إلا ارهصات البؤس والفشل وتناسوا ان كلمة الشعب هي العليا، فحينما خرج المصريون في 30 يونيو ليعلنوا رفضهم حكم الجماعة، رفض الرئيس المعزول محمد مرسى وزمرته ان يستمعوا الى صوت الشعب، وفي 3 يوليو استمع الجيش وقائده عبدالفتاح السيسي الى مطلب الرئيس الإخواني والانحياز لإرادة الأمة المصرية.. ويرى المصريون والشعوب العربية تحديداً ان نتيجة انتخابات الرئاسة وفوز المشير السيسي تعد «تصريح دفن» لجماعة الإخوان الذين اصابهم العمى وفشلوا في كسب ثقة الشعب المصري.

من هنا يستبعد السواد الأعظم من الشعب المصري والعربي

رفضاً لإبعاد القرضاوي..

قطر تطلب من السعودية والإمارات إبعاد

شخصيات تطبيقاً لبدأ المعاملة بالمثل

تحريره على دولتي الإمارات والسعودية- بحسب ما نشره موقع «العربية نت»، وذكرت المصادر أن الدول الخليجية، التي تلقت هذا الطلب القطري الرسمي، كشفت أنه يتضمن أسماء شخصيات إماراتية عامة بارزة، وإعلاميين سعوديين معروفين.. واعتبرته المصادر، التي علمت بالرد القطري، أنه محاولة للتهرب من استحقاق الاتفاق الذي أبرم بين قطر من جهة وبين السعودية والإمارات والبحرين جمة ثانية لحل الأزمة الدبلوماسية بين هذه الدول، والتي تمثلت بسحب سفراء الدول الخليجية الثلاث من الدوحة..

ذكر موقع «إرم الإخباري» أن قطر أرسلت قوائم تتضمن أسماء بعض الشخصيات إلى السعودية والإمارات، تطالب بإبعادهم بدرجة أن هؤلاء أساؤوا- بالقول أو الكتابة- إلى قطر، وذلك رداً على مطالبة هذه الدول بإبعاد الداعية الإخواني يوسف القرضاوي، وقيادات إخوانية أخرى.

وقال الموقع: إن الدوحة وصفت هذا الطلب بأنه من قبيل المعاملة بالمثل، على اعتبار أن القرضاوي، المطلوب إبعاده، يحمل الجنسية القطرية. وقد سبق أن طلب من قطر إبعاد القرضاوي، بعد أن أكدت الحكومة القطرية أنها لم تكن خلف

وزراء خارجية مجلس التعاون يبحثون بالرياض القضايا الإقليمية



قرارات المجلس الأعلى ودورات المجلس الوزاري، وسير العمل في المشاريع المشتركة، وكذلك في الموضوعات المرفوعة من قبل اللجان الوزارية، والموضوعات ذات الصلة بالحوارات الاستراتيجية بين مجلس التعاون والدول والمجموعات الأخرى. وأضاف : أن المجلس الوزاري سيبث الأوضاع الإقليمية والعربية والدولية ، وما تشهده الساحة الإقليمية والدولية من تغييرات وأحداث تتطلب التشاور والتنسيق المشترك بشأنها.

يعقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض اليوم الاثنين الدورة الـ (131) للمجلس الوزاري برئاسة الشيخ صباح خالد الحمد الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية الكويت رئيس الدورة ، وبمشاركة الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني الأمين العام لمجلس التعاون. وصرح الزياني، بأن الاجتماع سيستعرض مسيرة العمل الخليجي المشترك في كافة المجالات، ويبحث العديد من التقارير المقدمة من الأمانة العامة بشأن متابعة ما تم حيال